

الاخبار

■ رئيس التحرير -

■ نائب رئيس التحرير -

■ مدير التحرير -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ مدير التحرير -

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات

■ محاسب التحرير -

■ محاسب زيب -

■ مدير العلاقات



عن عمي شفيق في ذكرى استشهاده سعادته

حبیب الشرتوني

بناء على رغبة الأمين لبیب ناصيف* الواردة على موقع جريدة «البناء» بتاريخ 25 أيلول 2017، ومقادها أن أرسل إليه - كونه أحد أبرز المؤرّقين للتاريخ الحزبي - ما يعني السيرة الحزبية كما الشخصية لعمي شفيق، سائلاً إن كنت أملاً لية معلومات عنه، وبعد أن أممت في تدوين القليل مما عرفته عن عمي شفيق أو عن الحزب من خلاله - ليس إلا بسبب قلّة كلامه تماماً كإبي وبقية أعمامي - صافقتني ظروفٌ معيقة طال أمدها حتى مطلع صيف 2019، حيث عدتُ إلى مسؤديتي لأحقق تلك الرغبة التي قد تتناهد الكثيرين من القوميين ومن أصدقائه الحزب اليهتئين بتاريخه، وعليه أفيّكم بالتالي:

انتمى عمي شفيق حبیب الشرتوني إلى «الحزب الشيوعي اللبناني»، بعيد تأسيسه في عام 1924 بضيغض سنوات، وكان في مطلع العشرينيات من العمر إذ توفي عن 74 عاماً خلال اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982 أي أنه ولد في 1908، فالتقي بعض مسؤوليه في مناسبات حزبية ومنهم فرج الله الحلو وخالد بكداش وأرتين مادويان، كما استطاع أن يستقطن ثمانين عضواً انضموا في شرتون وهددها كمرى رمى لي بعضهم، لكنّه لم يمكث أكثر من سنتين في الحزب الشيوعي بعد أن توفّظ كتحرّز في العدلية وأفيد من أحد المخبرين عن وجود استناد في الجامعة الأميركية يسعى بإفكاره الغريبة لأنية البلاد، فالتقاءه بطريقة أوحى له من خالها أنها صدفة وتعرّف فيها إلى أنطون سعادته مدرّس اللغة الألمانية.

جلس إلى جانبه على أحد المقاعد الخشبية وراح يساله بعض الأسئلة من باب الاستيضاح، فأعجب بذلك الأفكار وطلب منه موعداً ثانياً ووافق سعادته على الموعد.

أحضز في ذهنه مجموعة أسئلة كي لا يدوّنها على ورقة ليتلوها تلاوةً أمام الحبيب، فما أن التقاءه بارده سعادته قائلاً: تركز أن تسألني كذا وكذا، فارتبك عمي قليلاً وكانّ الآخر يقرأ أفكاره، لكن الاستناد اكتمل؛ لا بأس سوف أجيبك على الأسئلة، وفعلًا طالت الجلسة وأجابه ملياً على ما انتاب ذهنه من حيرة ورساؤات، وعندها أيقن عمي أنه يجلس أمام زعيم بكل ما تحمله الصفة من معان. بات يتلفّظ للقاءه كلما انتهى من دوام الوظيفة ما جعل

ضريح أنطون سعادة (ميلام الموسوي)

في طله إذا احتآحه. وبعد استشهاده اكتفى عمّي بالأطّلاع على أخبار القوميين، والتردّد في أحيان قليلة على أماكن وجودهم.

يُلاحظ في رسالة سعادة إلى رفيق الحلبي المؤرّخة في عام 1934، أنّ اللوم الذي وجّهه فيها إلى شفيق الشرتوني لوجه عن وجود الحزب إلى كلّ من السيدين محمد الياشا، الذي شغل فترةً طويلة وظيفه مدير «اليانصيب الوطني اللبناني» ونجيب حلولة، الذي ترك بصماتٍ في سجل انتشار الحزب، لا سيّما في الجبل وفي المغتربات، هو في محلّه، إذا أخذنا بعين الحفظ على الحزب في السنوات الثلاث الأولى على تأسيسه.

لكنّه وللتوضيح فقط، لا يتشابه أبداً مع ما جرى بعد ذلك في تاريخ الحزب الطويل من مخالفةً لنظامه أو تسريب لأسراره وأخباره الداخلية، مهما تعددت الأسباب.

هذا مع العلم أنّ الرسالة وجّهت إلى الحلبي عن الشرتوني لعلاقته المتازة به، إنّما قصدتُ الزعيم منها إغناء القوميين وخصوصاً في البدايات بالتوجيه الضروري والملائم، كما يُلاحظ أنّ التساؤل إناز فيها حول إمكانية التزام الشرتوني بما وعدّه به تجاه الحزب، بدّته العلاقة التي عادت ونشأت بين هذا الأخير والزعيم في المرحلة التي تلت تاريخ الرسالة، التي اتّضح أنها يتيمة لم يعقبها أخرى، ما يدل في كلا الحالتين على مدى الرضا الذي يلغّه الزعيم من أداء الشرتوني.

وهكذا يُفهم أيضاً التناقّس الشخصي الذي أمخ إليه، والذي هدّف بالأساس للتضحية في سبيل الحزب ولبذل ما يمكن بذله. وليس كما بات يُفهم اليوم عن التناقّس بين أشخاص لاكتساب مراحح معيّنة أو امتيازات مضرةً بالمؤسسة الحزبية.

وهذا ما تبيّنه الوثائق العاشة والوارد أيضاً جزءً بسيطً منها، أكان في بقية الوثائق أو فيما درؤته عن حياة عمي شفيق، ومن هنا اقتضى التصويب فيما خصّ مضمون الرسالة.

استطرّد في الفقرة الأخيرة التي واكبت مراحل زمنية انتهت بانتهاه مسيرة عمي الزينهة والشخصية بالقول:

إن عميلُ جمع إبنة البكر الرفيق كمال الشرتوني - الذي قضي عليه بأسلوب مؤارب بعد حادثة التجنيل ودفن في بيروت بعد تخريب وتفجير مقبرة عائلتكمًا - على تامين 120 صوّماً انتخابياً في شرتون بالقانون.

قال عمي: ليس هنا ما اتصدّه. تعجّب الآخر ضيفاً: وما السبب إذا؟ أجابه: ليس لأنك وطنيٌ من عائلة كريمة، وتحدّ فرنسا بلادن، حتى منحتك ثقّفها واختارتك ممثلاً عنها في القضاء؛ فمن جزم لك أن ليس عندا من يُشبهها؟

أحلى سببها كي لا يُحاكم بالسجن مع التاجيل عاذ شفيق الشرتوني وتمكّن بعد سفر زعيمه عشية الحرب العالمية من الالتحاق بوظيفةً ميدانيةً في الجمارك المختلطة السورية اللبنانية، مهتّمًا بملاحقة عمليات التهريب على الحدود بين الشام ولبنان من جهة وفلسطين من جهة ثانية، وكان يُقتل أكثر من مرة خلال مواجهته لعصابات التهريب التي كان يتلاخا إليها أن شكّته امرأةٌ حاسدة من قريته للسلطات البريطانيون والفرنسيون وحتى اليهود بها إلى أن شكّته امرأةٌ حاسدة من قريته للسلطات البريطانية، وقد سرّت في هذا الطريق مقتدياً بهم ومقتنعاً تماماً أن الطريقة العالمية آسيان في تكويني هي انتماء وطني، فكيف بالانتماء للفكر القومي والاجتماعي المرتكز إلى قيم ومناقب لا يجوز التفرّط بها.

(على الموقع الإلكتروني وثائق وصور خاصة مررقة)
* يجدر بي التوضيح بأن جريدة «البناء» هي الجريدة المعنصر للجزيرة «التي تنكر كلاً لتخصي محضاً قرأها حزبياً لمسألة شخصية بحتة استفاد منها بعض أفرادها ما آل إلى تلبية رغبة الأمين المذكور بالنشر في مطبوعة أخرى جريدة

تعلّة عبده*

في الأيام القليلة الماضية امتلأت الصحف الأجنبية وبالذات صحف الكيان الصهيوني بقضية مقتل أحد الشباب الإثيوبيين اليهود من قبل شرطي «إسرائيلي» (برّي مدني)، ما أدى إلى مظاهرات عارمة في أماكن عدة في البلاد، للكثير من القراء كان هذا الخبر صادماً

أو غريباً أو جديداً، وكان لوصف الإثيوبيين الدولة بـ «العنصرية» وقع خاص ومستغرب على بعض المتابعين لهذه القضية.

صحيح أن هذا الشاب كان مواطناً عادياً ولم يشكّل أي خطر على أحد، ولو كان مواطناً أصلياً فلسطينياً لربما قلنا: «هذا هو الواقع الفلسطيني في دولة العنصرية الصهيونية»، ولكن ما هو واقع اليهود الغير أشكنازيين، أي اليهود الشرقيين وغالبيتهم من العرب، وأصحاب البشرة السمراء؟ في هذه المقالة سأتطرق لبعض جوانب واقع اليهود الشرقيين وبالذات الإثيوبيين تاريخاً وحاضراً، لألقي الضوء على دورهم في دولة الاستعمار الكولونيالي.

بعكس مئات الآف اليهود الشرقيين والذين أحضروا بالقوة من البلدان العربية كجزء من الاستعمار الكولونيالي في أوائل ستينيات القرن الماضي، إلا أن الهجرة الإثيوبية أو بالأحرى جلب المستوطنين الإثيوبيين من بلادهم إلى فلسطين كان قد بدأ في أوائل عشرينيات القرن الماضي. فبعد وعد بلفور لاحقاً بـ«المنظمة اليهودية» إلى البحث عن الكنديست الآخرين لتقابل برفض دمها، وعندما سالت عن السبب قيل لها: «هذه تعليمات وزارة الصحة».

منذ عهد طويل وبالذات بعد الهجرة/الهجرة(1917) وتمكين العصابات الصهيونية من احتلال بعض الأراضي الفلسطينية، سارعت «المنظمة الصهيونية» آنذاك والتي سُخبت لاحقاً بـ«المنظمة اليهودية» إلى البحث عن يهود كأيدي عاملة رخيصة لتقوم بالأعمال الجسمانية كالزراعة والبناء لتعوض عن الأيدي العربية في العمالة اليهودية الناشئة. إذ أن البنود الرئيسية التي اعتمدتها «المنظمة الصهيونية» وأدواتها، كمخال الهستدروت (المشغل الرئيسي في الاستعمار الصهيوني في فلسطين) كانت مبنية على جعل فلسطين أرضاً يهودية يسكنها ويعمل فيها اليهود فقط. وفي هذه السياسة العنصرية يُقصى العربي الفلسطيني من أرضه ويُرمى خارجها.

ومن هنا أوتي بحوالي عشرين ألف إثيوبي عام 1924 لهذه الهدف، ولكن ومن اللحظات الأولى لاستقدامهم لم يكن الهدف معاملتهم كيهود مثل بقية اليهود الأوروبيين، بل أبقوا في أماكن عملهم وأسكنوا في خيم، محرومين من أبسط الشروط الإنسانية للعيشية. استمر الوضع المزديق للإثيوبيين على حاله حيث انشغلت دولة الاحتلال بحروبها الاستعمارية وقضم المزيد من الأراضي العربية عامة والفلسطينية على نحو خاص، وفي العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي (1986-1994) وبعد صفقات مع الحكومة السودانية آنذاك كانت الدولة الصهيونية قد نظمت تسفير عشرات الآف «اليهود» الإثيوبيين من إثيوبيا إلى السودان وأقنعت سنوات عدة في مخيمات لجوء إلى أن وصلتهم في فلسطين.

(أود الإشارة هنا إلى أنني أضع كلمة يهود بين مزدوجين ليس لاني أنكر يهوديتهم في بلادهم الأصلية بل للتأكيد على عدم قبولهم كيهود، من الخاضعات الأشكنازية المهيمنة في دولة الكيان الصهيوني العنصري، ومنذ الحفظات الأولى لتخطيط هجرتهم إلى فلسطين وحتى يومنا هذا فقد كانت معاملتهم من الدولة ومؤسساتها غير إنسانية وغير أخلاقية وشبيهة بمعاملة الغرب الاستعماري الكولونيالي للسود الأفارقة، بل وفي بعض الأحيان شبيهة بمعاملتهم للسكان الأصليين، فحتى وهم في مخيمات اللجوء كانت الدولة ترسل لهم أطباء وطواقم طبية لتجري لهم فحوصات تهدف في العديد من الحالات إلى حقن النساء بمصل الديبو- بروفييرا (حقن تجري كيميائيات لمنع الحمل لمدة طويلة) بهدف تقليص الأطفال للدولة التي أرادوها أشكنازية بيضاء (سويدية بالغرب، ولقد استمرت هذه السياسات إلى وقت قريب، فقد أشارت بعض الإحصائيات عام 2010 إلى أن استعمال حقن منع الحمل لمدد طويلة قد تزايدت أضعافاً عما كانت عليه، وأن 57% من متعلميها هم من اليهود الإثيوبيين والذين لا تعددى نسبتهم الإثنين في المئة من السكان، من الجدير ذكره هنا أن هذا المصل كان قد استعمل في أماكن أخرى تحت الاستعمار الكولونيالي وبالذات في الحكم العنصري لجنوب أفريقيا.

فبالإضافة إلى التمييز ضد اليهود الإثيوبيين بالعمل والمسكن والطبابة والتعليم وكذلك استعمالهم، كما بقية اليهود الشرقيين كقتران في مختبراتهم الطبية لتجريب أدويتهم، يظهر

الإثيوبيون ودولة الاستعمار الكولونيالي

ولكن ما أريك أهالي المخوفين والمختفين في قرار هذه اللجنة أنها اقترت عدم توصلها إلى جميع الملفات المؤرشفة المطلوبة، حيث اعترفت اللجنة بأنه جرى إتلاف عدد كبير من الملفات ذات الصلة، في ذات الوقت الذي قامت به اللجنة بالتحقيق. وما زاد الطين بلّة عام 2001 أيضاً هو إصدار القرار القضائي بمنع نشر أو تعميم أي تفاصيل متعلقة بالمواد المحجّونة في جميع هذه اللجان حتى عام 2066.

لكن ومع عدم افتتاح الأهالي المعنيين والذين يقدر عددهم بـ 1500-3000 عائلة، استمرت العائلات الفاقدة لأطفالها بالبحث والتنقيب، وفي السنوات الأخيرة أخذت هذه القضية بعداً إعلامياً واكاديمياً بارزاً، وكان للصحافي البريطاني من سكان الناصرة، جونتان كوك دوراً مهماً في فضح وتحليل هذه القضية وأجريت عدة مقابلات مع النساء والرجال «المختفين» وعائلاتهم، وكذلك أخذت هذه القضية بعداً عالمياً. ففي مقالاتها في «نيويورك تايمز» الأميركية في 20/2/2019 تناولت الكاتبة، مالن فيرمان، هذه القضية بكثير من التفاصيل من خلال البحث الذي أجرته في مستعمرة رأس العين (قضاء الرملة) والتي يقطنها عدد كبير من اليمينين اليهود. أتت هذه المقالة لتثبت كل ما سبقها من المعطيات المخنولة مباشرة من الضحايا وعائلاتهم.

فحقيقة هؤلاء الضحايا تكاد تتشابه. تبدأ القضية بالمعاملة العنصرية لليهود العرب والذين أرادتهم الحركة، والدولة الصهيونية لإنبات هويتها الشوفينية الأشكنازية في بناء الدولة اليهودية فاستنقهم في «مخيمات انتقالية» في ضواحي المدن الفلسطينية المهتمة ككافا والرملة وبيسان وغيرها، حيث مكث العديد منهم تحت ظروف معيشية صعبة وفقر مدقع لسنوات عدة، وفي هذه الظروف المعيشية كانت الأم اليمنية تدخل المتوسّط أو المستشفى إذا وجد، وتخرج بدون طفلها، وعندما تسأل عن مولودها تجاب بأنه/أنها «قد قضي». تطلب الأم أيضاً عن أسباب الموت أو مكان الدفن أو حتى شهادة الوفاة، لتقابل بعدم الرد والطلب منها أن تعود لبيتها؛ هناك حالات خطف مباشرة من البيت/الخيمة أو بينما الأم ما زالت في الفراش بعد الولادة، بحجة الفحص الطبي لتختفي الطفل بعدها.

أما من هو المسؤول؟ في خطف الأطفال؛ وما حصل بعد الخطف؟ لقدّ وضح بالإنجازات والبراهين مسؤوليّة الجهاز الطبي أو المؤسسة الطبية وبالذات المرضات كمسؤول مباشر، بينما تغاضي الأطباء ولم يعرضوا، ووجود الثقافة الغربية الأشكنازية للابيض المهيدن، كان الهدف «استيعاب»أصحاب البشرة السمراء ومدهجهم في المجتمع الأشكنازي (لتبويضهم)، إن كلمة استيعاب هنا ليست إيجابية ولا حتى حاديدة، بل مبنطة بالأيديولوجية الصهيونية المبنية على العنصرية الاشتراكية الغربية والتي ترى العربي وصاحب البشرة السمراء بأنه «أقل»، «متخلف»، «لا يهتم بأطفاله ولا يعنى بهم»، أو الاعتقاد بأن «الدهيم الكثير من الأولاد ويمكثهم التبعوض». هذه ليست فرضيات وليست مجرد ادّعاءات، بل البعض اليسير من الكثير من الأجوبة التي تفوه بها

جسمان رئيسيان اشتركا في عمليات تسفير الأطفال أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية تزد التبني، وهما «منظمة المرأة الصهيونية العالمية» WIZO ومنظمة صهيونية أخرى، فمعظم هؤلاء الخطفوفن جرى تسليمهم أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية للتبني. هناك من يتساءل: وما الحريز في هذا كله فينبالك الكثير من حالات التعقيم القصري للنساء (ما جرى للأميركيين من أصول أفريقية)، والأضطهاد والإفقار والتجويع للسكان الأصليين وغيرهم من غير الأوروبيين البيض في جميع بلدان الاستعمار الكولونيالي، وهناك أيضاً آلاف الأطفال من السكان الأصليين (وبالذات في كندا) من خطفوا من أهاليهم عبوةً ووضعوا في المراسر السكتينية لتبويضهم (أي لحجو ولتقهم وثقافتهم)، وعمولوا بقساوة بالغة إلى درجة التجنيل والاعتصاب، وكل هذه الدول، كما الكيان الصهيوني، تُدرج على قائمة الدول التقدمية والديمقراطية، الفرق هنا في البروباغاندا والتخيل العالمي المنحل تستعمله الدولة الصهيونية بإعلائي المنحل الوحيد والحامي لكل يهود العالم، فباستعمال الهولوكوست والتي لا تعني أيا من ضحايا الصهيونية من اليهود العرب وغير الغربيين، استطاعت هذه الدولة أن تؤثر على حكومات العالم باحقيتها في بناء دولة يهودية على أراضي فلسطين العربية، فحامل اسم الحامي والمدافع عن يهود العالم تخلط هذه الدولة أوراق الكثير من الدول والتي بدأت تساوي اليهودية بالصهيونية وبالذولة، بعكس بعض دول الاستعمار التي بدأت بالاعتذار عن تاريخها الكولونيالي النجيس وإطلاق سياسات وبرامج للحدّ من العنصرية. يبقى الكيان الصهيوني الدولة الوحيدة في العالم المبنية على الإنيئة اليهودية التمييزية علناً وبدون مواربة، والنتيجة قمع كل محاولات الانتقاد أو الذمّ بهذة الدولة، إلى درجة تقييد حرية التعبير في الأكاديميات الغربية، ومن هنا تأتي الحملة المسعورة في الهجوم على حركة المقاطعة الثقافية والاقتصادية العالمية، فكشف هذه الحقائق والإكشاف منه قد يساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي عربياً وعالمياً وبالذات في هذا الزمن العربي البردي والغربي المتواطئ.

* أساتذة علم الاجتماع في جامعة كارلتون - كندا

الكثير من المسؤولين عن هذه الجرائم وكذلك بعض الأهالي المختبئ/المخالفين لهؤلاء الأطفال مع التعديم على نتائج اللجان كان من الصعب تتبع الطريق التي تبعها المخطفو/ة أو ما آل إليه بعدها. فقد تبّين أن بعض العائلات المتبئنة/الكافلة قامت بتغيير اسم الطفل/ة وتزوير تاريخ ميلاده للتأكد من عدم الوصول إليه/ا، وهذا الذي أعلى شلومو هاتوكا عنوان مقالته: «اختفاء أبناء الجالية اليمنية: على عاتق المتبئني» (انظر المقالة في هوكيبس 2014). ففي هذه المقالة وحسب أقوال إحدى عاملات وزارة الداخلية: «كان لوزارة الداخلية دور هنا، إذ كانت الوزارة تعد شهادات ولادة ووفاة مسبقاً وتحضرها عند الحاجة»، وحسب أقوال هذه الموظفة: «العائلات الأشكنازية كانت بحاجة لتبني أطفال ذوي البشرة غير السمراء ولكنهم أجبروا على تبني هؤلاء الأطفال... هذا ما كان متوفراً»، وكما أقرت أكتابت فإن إخفاء العلاقة بين المتبئني وعائلته البيولوجية جعل من الصعب، وحتى من المستحيل التلاقي بين المخطفو/ة والعائلة الأصلية.

الضلعو المباشر للدولة الصهيونية ومؤسساتها في هذه الأعمال الإجرامية قد عززها القضاء الصهيوني، إذ في أواخر خمسينات القرن الماضي صدر قانون ينص على عدم ضرورة وجود/حضور أولياء/أهالي الطفل البيولوجيين عندما تقر المحكمة إصدار قرارات التبني، وضع الأهالي من الاستئناف لإجبار بالأطفال في هذا الكيان المؤسس لم يكن أمراً غريباً لا على الدولة ولا مؤسساتها ولا العديد من أفراد مجتمعها العنصري. بحسب التقارير والأبحاث الموثقة هناك

”**لما كنت أقرأ عن هذا الكيان الغاصب لم يكن أمراً غريباً لا على الدولة ولا مؤسساتها ولا العديد من أفراد مجتمعها العنصري**“

”**جسمان رئيسيان اشتركا في عمليات تسفير الأطفال أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية تزد التبني، وهما «منظمة المرأة الصهيونية العالمية» WIZO ومنظمة صهيونية أخرى، فمعظم هؤلاء الخطفوفن جرى تسليمهم أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية للتبني.**“

هناك من يتساءل: وما الحريز في هذا كله فينبالك الكثير من حالات التعقيم القصري للنساء (ما جرى للأميركيين من أصول أفريقية)، والأضطهاد والإفقار والتجويع للسكان الأصليين وغيرهم من غير الأوروبيين البيض في جميع بلدان الاستعمار الكولونيالي، وهناك أيضاً آلاف الأطفال من السكان الأصليين (وبالذات في كندا) من خطفوا من أهاليهم عبوةً ووضعوا في المراسر السكتينية لتبويضهم (أي لحجو ولتقهم وثقافتهم)، وعمولوا بقساوة بالغة إلى درجة التجنيل والاعتصاب، وكل هذه الدول، كما الكيان الصهيوني، تُدرج على قائمة الدول التقدمية والديمقراطية، الفرق هنا في البروباغاندا والتخيل العالمي المنحل تستعمله الدولة الصهيونية بإعلائي المنحل الوحيد والحامي لكل يهود العالم، فباستعمال الهولوكوست والتي لا تعني أيا من ضحايا الصهيونية من اليهود العرب وغير الغربيين، استطاعت هذه الدولة أن تؤثر على حكومات العالم باحقيتها في بناء دولة يهودية على أراضي فلسطين العربية، فحامل اسم الحامي والمدافع عن يهود العالم تخلط هذه الدولة أوراق الكثير من الدول والتي بدأت تساوي اليهودية بالصهيونية وبالذولة، بعكس بعض دول الاستعمار التي بدأت بالاعتذار عن تاريخها الكولونيالي النجيس وإطلاق سياسات وبرامج للحدّ من العنصرية. يبقى الكيان الصهيوني الدولة الوحيدة في العالم المبنية على الإنيئة اليهودية التمييزية علناً وبدون مواربة، والنتيجة قمع كل محاولات الانتقاد أو الذمّ بهذة الدولة، إلى درجة تقييد حرية التعبير في الأكاديميات الغربية، ومن هنا تأتي الحملة المسعورة في الهجوم على حركة المقاطعة الثقافية والاقتصادية العالمية، فكشف هذه الحقائق والإكشاف منه قد يساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي عربياً وعالمياً وبالذات في هذا الزمن العربي البردي والغربي المتواطئ.



(أصعب)